

بعض الأخطار الراهنة التى تتهدد إستقرار الوطن و أولويات مواجهتها

Mohammad Salem 7/14/2011
To القوات المسلحة المصرية, mod@afmic.gov.eg
Reply

From: Mohammad Salem (mszsalem@hotmail.com)
Sent: Thursday, July 14, 2011 4:29:13 AM
To: القوات المسلحة المصرية (mmc@afmic.gov.eg); mod@afmic.gov.eg

بعض الأخطار الراهنة التى تتهدد إستقرار الوطن و أولويات مواجهتها

١. تشهد الفترة الأخيرة تزايُداً وتسارُعاً ملحوظاً فى حدة ووطأة المشكلات والأخطار التى باتت تتهدد إستقرار الوطن ومسيرته صوب التقدم والإزدهار واللحاق بركب النهضة التى تأخرنا عنها كثيراً وطويلاً والتى باتَتْ حُلماً لكل مصرى محب لوطنه بعد ما عاناه معظم أفراد هذا الشعب الصبور من شظفٍ فى العيش وحرمانٍ من أدنى المتطلبات الضرورية اللازمة للحياة الآدمية المقبولة ومقاساةٍ من ظلمٍ تنوءُ بحَمْلِهِ الجبال للحصول على حقوقه المسلوبة فى وطنه الذى كان غابةً لا مكان فيها لغير قانون الغاب الذى تصوغه الثلاثية الغاشِمة الحمقاء للقوة والسُلطة والمال دونما إلتفاتٍ إلى العدلِ أو الأمن أو الحرية أو المساواة التى تمثل حقوقاً فطرية مشروعة لكل مَن يحيا على أرض الوطن.

٢. كان قيامٍ ثورةٍ ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة إيذاناً بمولدٍ جديد لكل مفاهيم ورموز ومعانى الحياة فى ربوع الوطن وحُلماً بعيداً طالما إنتظره بغير يأس كلُ مُحبٍ لوطنه ظل محسوراً طوال عقود وهو يشهد تدمير بنية هذا الوطن ونهب ثرواته وتقطيع أوصاله بأيدى بعض أبنائه الذين فقدوا ضمائرهم وولاءهم لهذا الوطن العظيم .وكم كانت الصدمة أقسى وطأةً وأشد تأثيراً عندما بدأ مُدعى الثورية والمتشدقين بالوطنية فى المطالبة بنصيبهم من الغنيمة !!.وقد كشف هؤلاء الأدعياء بهذه المواقف المُخزية عن خبيئة نفوسهم الصغيرة الطامعة إلى نَيْلِ ما يستطيعون نَهْشَهُ من الغنيمة من ثروات الوطن الذى أصبحَ بالنسبة لهم كالفريسة الجريحة العاجزة عن الدفاع عن نفسها فى مواجهة الضباع والذئاب التى تتربصٍ بها لأن الثائر الحق لا يثورُ من أجل مطمعٍ أو مغنمٍ وهو يقدم حياته ويضحى بها بغير مقابل وبغير تردُّد فداءاً لوطنه. وهكذا بدأت جماعات الطامعين الجدُد فى ثروات الوطن وفى مقدراته فى الإستعداد والظهور بغير خوفٍ أو حياء وهى ترفع الرايات وتتلفع بالأردية التى تغطى ساحة الوطن الآن وتحجب عنه شمس الحياة والإستقرار والقدرة على إستشراف طريقه. ومما يثيرُ الدهشة والعَجَبْ والإستغراب إنطواء كل جماعات النَصْب والتآمُر والإحتيال والإبتزاز السياسى المُتناحِرَة دَوْماً طوال تاريخها تحت لواءٍ واحد يجمع العلمانيين والإخوان المسلمين والليبراليين ومدعى الثقافة والإعلاميين والكثير من الوجوه التى كانت رموزاً فاعلة ومشاركة فى جرائم وفساد النظام البائد وفئاتٍ أخرى كثيرة أسرعَت مُهَرْوِلَةً بغير تردُّد إلى ساحَة الوَغَى لتنالَ نصيباً من الغنيمة بعدما إنتهى النزال !!.

٣. تنبعُ الأخطار والتحديات التىٍ تتهدد إستقرار الوطن ومسيرته فى الفترة الحالية من مَعينٍ واحد هو المفهوم الخاطىء للحرية وإعتبارها حقوقاً بغير واجبات والممارسة غير المسؤولة والخاطئة لنَيْل هذه الحقوق والتهرُّب من الإلتزام بالواجبات المترتبة عليها.وهذا المفهوم الخاطىء للحرية تتشارك فيه دونما إستثناء جميع فئات وطبقات الشعب وكذلك جميع الجهات الحاكمة والمؤسسات التنفيذية والهيئات القضائية المسؤولة عن إدارة شئون الوطن.ورغم أن حدوث مثل هذه الممارسات الفكرية الخاطئة والممارسات السلوكية غير المسؤولة أمرُ متوقع فى أعقاب أى تغييرات عميقة وحاسمة فى مسيرات الدول وحياة الشعوب إلا أنها ورغم مرور كل هذه الشهور بعد قيام الثورة المجيدة مازالت مستمرة وهو وضع غريب يزيدُ من غرابته تزايُدْ حِدتها وإتساعها مجالها حتى طالت معظم نواحى الحياة فى الوطن وهو وضع خطير يهدد الإستقرارَ الإجتماعى والإقتصادى والأمنى للشعب والوطن.

٤.تتوالد بغير إنقطاع الأخطارُ والتحديات التى تتهدد إستقرارَ الوطن فى الفترة الحالية كعواقب لهذه الممارسات الخاطئة غير المسؤولة والتى تتمثل فى :الإنفلات الأمنى والإنفلات الإجتماعى والإنفلات الإعلامى والتباطؤ الإقتصادى والتباطؤ القضائى المُريب والتخبُّط والفساد الإدارى والتردُّد فى إتخاذ القرار السليم فى التوقيت السليم وفى مجاله السليم والفشل الذريع فى التوصيف والتحديد الصائب للمشكلات والأخطار التى تتهدد الوطن والمواطنين والعجز الواضح عن إستشرافِها وتوقُّعها قبل حدوثها والتخبُّط فى تحديد الحلول الصحيحة لمواجهتها وإحتواء آثارها بأقل الخسائر الممكنة.

٥.رغم ما يمثله الإنفلات الأمنى من أخطارٍ داهمة تمسُ أمن المواطنين إلا أنه ـ خلافاً لما يروجه البعض لأسبابٍ عديدة ـ أقل هذه الأخطار وأتفهها شأناً لأنه توازن للقوى بين المجرمين والبلطجية ـ وهم حثالة من

الجبناء لا يستطيعون شيئاً بغير سلاح فى أيديهم ـ وبين هيئة الشرطة والقوات المسلحة وبذا فإن مصيرَه محسومُ سَلَفاً. بل إن ظهور هذا الخطر وإستفحاله لم يكن ليحدث أساساً لولا التهاوُن والتقصير الذى أبْداه ولم يزل يمارسه بعض أفراد وقطاعات جهاز الشرطة لأسبابٍ عديدة فى أداء واجباتهم الملتزمين بها تجاه الوطن والمواطنين.وبذا فإن مواجهة هذا الخطر لا تستلزم سوى الحزم الرادِعْ فى معاقبة المتهاونين والمتخاذلين من أفراد الشرطة الذين لا يؤدون واجباتهم المفروضة فى حماية الوطن وضمان أمن المواطنين.

وقد سبق لى التقدم ببعض الإقتراحات الأولية فى هذا الصدد لإحتواء هذه الأخطار بصفةٍ مؤقتة حتى يتيسر وضع خطة شاملة ومنهج متكامل لوضع الحلول الجذرية لها وذلك فى الخطاب المرسل إلى القوات المسلحة المصرية والمعنون بـ (قرارات عاجلة مطلوب إتخاذها وتطبيقها بحزم) بتاريخ ٨ مارس ٢٠١١ أرجو أن تكون ذات فائدة فى هذا الشأن.

٦. يمثل الإنفلات الإجتماعى خطراً حقيقياً على أمن الوطن وإستقراره. وينبع هذا الخطر أساساً من الظروف المعيشية غير الآدمية القاسية التى يعانى منها معظم أفراد الشعب المصرى بسبب الفقر وغياب العدالة الإجتماعية وتضاؤل دور الدولة فى دعم وحماية الفقراء والمحتاجين وغير القادرين قياساً على دعمها غير المحدود وغير المبرر وغير المطلوب لمن لا يحتاج هذا الدعم من الأغنياء والمقتدرين.ويمثل هذا التناقض قنبلةً موقوتة إنفجر جزء صغير منها فى أجواء ما قبلَ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة وكان أحد الشرارات الأساسية التى أشعلت فتيلَ الثورة ولكنها تهدد بإنفجارٍ أضخم وأكثر ترويعاً مما قد يتخيل أىُ فردٍ منا إذا إستمرت الأمور كما كانت وكما هى عليه حتى الآن وهذا وضعٌ شاذ غريب لا يتسق مع أى منطق أو عقل أو حنكةٍ سياسية أو رؤية مستقبلية لكيفية ترتيب الأولويات فى تحديد الأخطار وكيفية مواجهتها.

وقد سبق لى التقدم ببعض الإقتراحات الأولية فى هذا الصدد لإحتواء هذه الأخطار بصفةٍ مؤقتة حتى يتيسر وضع خطة شاملة ومنهج متكامل لوضع الحلول الجذرية لها وذلك فى الخطاب المرسل إلى القوات المسلحة المصرية والمعنون بـ (إقتراحات عاجلة لمواجهة ظاهرة الإعتصامات الفئوية)بتاريخ ٦ مارس ٢٠١١ أرجو أن تكون ذات فائدة فى هذا الشأن.

٧.يشكل الإنفلات الإعلامى فى هذه الفترة الحرجة من حياة الوطن طابوراً خامساً يضم خليطاً من السُفَهاء حَسِنى النية أشبهَ ما يكونون بالمقصود فى قصة الدُب الذى قتلَ صاحبه وخليطاً من الخبثاء والمخربين ـ بل وبعض الخونة أيضاً ـ ممن ينقضون بمعاول الكذب والإختلاق والتهويل والإستفزاز على صروحٍ متفق عليها من الحقائق والبديهيات والمسَلّمات يجب أن تظل بمعزلٍ عن هذه الممارسات التى يُجرمها القانون.وقد تعرض الوطن للعديد من الأحداث الخطيرة التى تهدد نسيجَه الإجتماعى وإستقراره الأمنى ومسيرته الإقتصادية ـ ومازال وسيظلُ يتعرض للعديد من مثيلاتها ـ من جراء هذا الإنفلات الإعلامى اللاأخلاقى وهذه الممارسات الإعلامية الإجرامية ما لم يتم تطبيق القوانين الرادِعَة بالسجن المشدد والغرامة الفادِحة على كل مَنْ يعبث بأمن الوطن ومصالحه محتمياً بمظلة الإعلام الذى يمثل أحد أخطر مصادر تشكيل الرأى العام وتوجيهه فى مساراتٍ فكرية وسلوكية معينة والذى يجب على كل من يتصدى لمسؤولية العمل فيه ـ لهذا السبب قبلَ غيرهِ ـ أن يدركَ الواجبَ الوطنى الهام الذى يفرضه عليه هذا الدور الحيوى فى حياة الوطن والذى يستلزم إعلاماً حراً صادِقاً أميناً يتحرى مصلحة الوطن والمواطنين فى المقام الأول والأخير.

وقد سبق لى الإشارة إلى جانب من جوانب هذا الشطط الإعلامى وإلى كيفية مواجهته وذلك فى الخطاب المرسل إلى القوات المسلحة المصرية والمعنون بـ (وقفة واجبة حفاظاً على القيم ومبادىء الأخلاق) بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١١ أرجو أن تكون ذات فائدة فى هذا الشأن.

٨.يشكل التباطؤ الإقتصادى الذى تعانى منه الآن معظم القطاعات الإنتاجية والخِدَمِية خطورةً داهِمَة على جميع مناحى الحياة بالوطن وذلك لأسبابٍ واضحة للجميع. فهو الحلقة الأضعف فى سلسلةٍ خطيرة من التداعِيات حيث يؤدى التباطؤ الإقتصادى إلى تفاقم نكبة البطالة التى تؤدى بدورها إلى زيادة معدل الفقر وهو العامل الأهم الذى يُضْطر الكثيرون من العاطلين ـ فى أحيانٍ عديدة تحت وطأة الحاجة ـ إلى اللجوء إلى الجريمة لتوفير إحتياجاتهم المعيشية وما يعنيه كلُ هذا التداعِى من تفريخ أجيالٍ من الفقراء والمحرومين والمعوزين والمجرمين وهو أمرٌ يُهدد الأملَ فى أى مستقبلٍ زاهر للوطن. فضلاً عما يعنيه هذا التباطؤ الإقتصادى من العجز عن توفير الموارد المالية المطلوبة للوفاء بالإحتياجات المعيشية للمواطنين أو إحتياجاتهم الخدمية فى مجال التعليم والصحة والإسكان .. الخ. واذا فإن مواجهة التباطؤ الإقتصادى يمثل أولوية ضرورية فى ترتيب أولويات مواجهة الأخطار الحالية التى نتعرض لها جميعا.وفى هذا الصدد قد يكون مفيداً النظر فى بعض الإقتراحات التى قد تصلح لمواجهة هذا الخطر بعضها بديهى مثل ضرورة القضاء على الإنفلات الأمنى وضرورة إحتواء الإنفلات الإجتماعى لتوفير مناخ الإستقرار اللازم للتنمية الإقتصادية وبعضها إجتهادى مثل :

أولاً :تفعيل قرارات حظر الإستيراد لكل ما هو كمالى وغير ضرورى من السلع والمنتجات أو فرض رسوم جمركية مانعة عليها.وتطبيق نفس هذا النهج على السلع والمنتجات التى يوجد لها مثيل محلى لدعم وإنقاذ الصناعة الوطنية من خطر الإنهيار الذى تتعرض له الآن. وفى هذا الصدد فإن نصوص إتفاقية (الجات) تسمح بهذه الإجراءات للدول التى تعانى من ظروفٍ قاهِرَة مثل التى تمرُ بها مصر الآن.كما أن المخاوفَ من العواقب الإقتصادية السيئة لمثل هذه الإجراءات ـ مثل عودة ظاهرة الإحتكار للسلع المحلية أو تدنى الإهتمام بجودتها فى غياب المثيل الأجنبى ـ يجب أخذُها فى الإعتبار وإتخاذ الإجراءات القانونية والإقتصادية الضرورية لمواجهتها بالحزم الرادِع لكل من يلجأ إليها بوسائل السجن والغرامة والمصادرة وإلغاء رخصة النشاط وغيرها من الإجراءات.

ثانياً :إلغاء رسوم الجمارك ـ أو تخفيضها إلى أقل درجةٍ ممكنة ـ على مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة والمواد الأولية اللازمة له.

ثالثاً :قصر الإستثمارات الجديدة وإنشاء الشركات فى المرحلة الحالية على الأنشطة الإنتاجية فقط فى مجالات

الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين والتكنولوجيا ومثيلاتها من الأنشطة المنتجة لسلع ومنتجات يحتاجُها الوطن لا تكفى الأنشطة الوطنية الحالية للوفاء بها ونقوم بإستيرادها من الخارج. كما يجب حظر الإستثمارات الجديدة وإنشاء الشركات فى المرحلة الحالية وعدم السماح بها فى المجالات الخِدَمية غير المفيدة أو المجالات الترفيهية أو المجالات التافهة .. الخ.

رابعاً :تشجيع المؤسسات والشركات الإنتاجية على تعيين المزيد من العاملين بها وربط نسبة الضريبة المفروضة عليها بعدد العاملين بها بحيث تقل الضريبة كلما زادَ عددُ العاملين بها والعكس بالعكس.ويمثل هذا الإقتراح أحد الأساليب التى قد تثبت فعاليتها لتقليل حدة البطالة.ويمكن تعظيم هذا الإتجاه بإعطاء الأولوية للمؤسسات والشركات الإنتاجية الجادة فى الحصول على الدعم المالى اللازم لتوسعها فى مجالات عملها وتعيين المزيد من العاملين بها كقروضٍ إنتاجية عينية وليست نقدية ـ أى كقيام البنك بسداد مرتبات العاملين الجُدد بهذه الشركات لفترة معينة أو بقيامه بشراء ما تحتاجه من سلع وسيطة ومستلزمات للإنتاج أو بقيامه بتسديد مقابل الإيجار أو حق الإنتفاع للأراضى التى تحتاجها هذه الشركات للتوسعات المُزْمَعَة ـ بأقل فائدة ممكنة وبأيسر طرق السداد من البنك المصرى.

خامساً :عدم السماح بأية إستثمارات أجنبية فى الأنشطة التى تؤديها أو يمكن أن تقوم بها الشركات والمؤسسات والإستثمارات الوطنية حتى لا نتعرض للمزيد من عمليات النهب لثرواتنا وفقدان منتجاتنا من السلع الوسيطة اللازمة لصناعاتنا المحلية وإستنزاف أرصدة العملة الأجنبية التى نملكها وهى عمليات مدمرة ومخربة لإقتصادنا الوطنى تقوم بها منذ عقودٍ طويلة وحتى الآن معظم الإستثمارات الأجنبية العاملة على أرض الوطن بعد أن أتاحَ لها ومكنها من ذلك بعضُ الخونة المجرمين من لصوص الوطن من المسؤولين الذين إستباحوا مقدرات هذا الشعب وثروات هذا الوطن.

سادساً : إعادة هيكلة النظام الإقتصادى لمصر وتحديد ملامحه الأساسية وأهدافه التى يجب تحقيقها. وفى هذا الصدد فإننى أقترح أن يكون الهيكل الإنتاجى لهذا النظام الإقتصادى الجديد للوطن ـ دونما تطرُّق إلى هيكله الخِدَمِى أو هيكله التمويلى أو بقية الجوانب المكملة له ـ مرتكزاً على مجالات الإنتاج والتصنيع الزراعى والإنتاج الحيوانى والسمكى والتصنيع المرتبط بمنتجاتهما والتعدين والثروات المعدنية والصناعة وتكنولوجيا إستغلال الطاقة الشمسية وتدوير مخلفات القمامة كمصادر أولى أساسية للدخل القومى لمصر يجب أن تحظى بكل عناية ورعاية وإهتمام ودعم الدولة لها يليها بعد ذلك مصادر الدخل الأخرى الهامة ولكننا لا نستطيع التعويل عليها كمصادر ثابتة للدخل القومى مثل دخل قناة السويس وموارد السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وما يماثلها من موارد.

والله الموفق.

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/